

الجدور الاولى للميزانية العثمانية حتى عام ١٨٣٩

الباحث محمد حسين رزاق الشاوي

أ. م. د. اثمار عبد الحسين مطلق الموسوي

mnbcbghhhgh@gmail.com

جامعة ذي قار كلية التربية للعلوم الانسانية

ABSTRACT

The significance of this topic arises from the fact that it helps grasp the relevant changes in the lead up to the budget of the Ottoman Empire since the era of Sultan Murad I (١٣٦٢-١٣٨٩) through the era of the Ottoman organizations decreed by the Gülhane of ١٨٣٩, as treasurers were preparing the budgets every year, to be submitted afterwards to the Ottoman Sultan for approval. The Ottoman budgets were accounting statements showing incomes and expenses. Previous budget figures had served as a guide to ensure the balance of income and expenditure. Over the Ottoman Tanzimat period, an important period for the Ottoman budget, efforts to restructure official institutions increased, and reforms in the financial field resulted in the development of a modern financial structure.

الملخص :

تأتي أهمية الموضوع في الوقوف على أهم التغييرات التي طرأت على أعداد الميزانية للدولة العثمانية منذ عهد السلطان مراد الأول (١٣٦٢ - ١٣٨٩) ، وحتى حدود التنظيمات العثمانية المتمثلة بخط كلخانة سنة ١٨٢٩ ، حيث كان إعداد الميزانيات يتم في كل عام ، وكان أمناء الخزانة يقومون بعد إعدادها كل عام بتقديمها إلى السلطان العثماني من أجل الموافقة عليها ، وتعتبر الميزانيات العثمانية كشوف لحسابات يظهر في الدخل والنفقات ، وكانت أرقام الميزانية للسنة السابقة بمثابة دليل على ضمان رصيد الدخل والنفقات ، وقد ازدادت جهود إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية في فترة التنظيمات ، وأدت الإصلاحات في المجال المالي الى ظهور هيكل مالي حديث ، واعتبرت فترة التنظيمات من الفترات المهمة للميزانية العثمانية .

المقدمة

تمثل الميزانيات مسار تكوين الإيرادات والنفقات الحكومية في بلد ما ، فقد أنشأ العثمانيون لضبط شؤون دولتهم المالية نظاماً معقداً كان من أهم وظائفه تسجيل إيرادات الدولة ونفقاتها ، وقيدهما في دفاتر مخصصة أطلق عليها المؤرخون العثمانيون اسم الميزانية .
وتكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأهم الميزانيات العثمانية من حيث نشوئها وكيف تطورت ، والأسباب التي أدت الى انهيارها ، مما دفع الدول العثمانية الى الاقتراض الداخلي من أياالاتها .

• الجذور الأولى للميزانية العثمانية حتى عام ١٨٣٩

شكّلت الخزينة العثمانية التي ظهرت في عهد السلطان مراد الأول^(١) (١٣٦٢-١٣٨٩) القاعدة الأساسية التي ارتكز عليها الجهاز الإداري حيث كانت بداية التنظيم المالي^(٢)، ولكون الدولة العثمانية الناشئة ورثت العصور الوسطى فقد رأى حكامها أن أهم ما يجب أن يمتنعوا به وجود خزينة مليئة تحت سيطرتهم تشكل مصدر دعم لنفوذهم وسلطتهم^(٣)، لذلك حاول السلطان محمد الفاتح^(٤) (١٤٥١-١٤٨١) إيجاد خزينتين احدهما تخص الحاكم وتكون تحت تصرفه والثانية معنية بشؤون الدولة ومنها واليها تخرج وتدخل النفقات^(٥)، ورغم اختلاف الأجهزة الإدارية التي اشرفت على الخزينتين، حيث أن الخزانة الأولى كانت تحت اشراف (كيخية الخزينة)^(٦)، بينما كانت الثانية بأشراف الدفتر دار، إلا أن ملكيتهما خضعتا لإرادة السلطان المباشرة وهو ما اظهرهما كخزينة واحدة^(٧).

تعود أول ميزانية عثمانية تم تحديدها في الارشيفات العثمانية إلى السنة (١٥٠٤-١٥٢٥)، وكانت تتميز هذه الميزانية في وضع أرقام أساسية وإلى جانبها مباشرة ارقام ميزانية العام المالي السابق على سبيل المقارنة حتى توضح مقدار المكسب والخسارة في الميزانية الأساسية بالنظر إلى الميزانية السابقة وكانت هذه الميزانية لا تحتوي على كافة المفردات في مواد الدخل ولا يدخلها تقريباً إلا الموارد التي يتم الحصول عليها من ممتلكات السلطان^(٨).

في حين تعتبر ميزانية الدولة العثمانية للسنة المالية ١٥٢٧-١٥٢٨ هي أقدم ميزانية في تاريخ الدولة العثمانية، حيث استطاعت الحكومة فيها من الحصول على ضرائب كبيرة من الأراضي الزراعية^(٩)، فالواقع أنها تحتوي على حاصلات خوص وقيمات^(١٠) الوزراء والأمراء وغيرهم عدا خوص السلطان، كما تحتوي أعداد أصحاب الاقطاعات الأخرى، أو رقي جميعها بحسب الايالات التابعة لها، ولكن هذه الميزانية لا تدرج فيها موارد الايالات ولا موارد الأوقاف، وصلت إيرادات السنة المالية هذه إلى (٥٣٨) مليون (أقجة)^(١١)، وتم تحويل (٢٢٧) مليون أقجة من الإيرادات إلى خزينة الدولة، وتم الاحتفاظ بالجزء المتبقي وتسجيله باسم أصحاب التيمار، وتمكنت الحكومة العثمانية من التحكم بنسبة ٥١% من إجمالي الإيرادات واستخداماتها كنفقات لسد العجز الحاصل في الجيش ورواتبهم^(١٢).

وفي المدة اللاحقة أدى غياب الإدارة المالية إلى تحصيل الضرائب، نتيجة الانفاق الكبير الحاصل في تشكيلات الجيش خلال فترة حروبهم مع النمسا^(١٣)، فضلاً عن ذلك عمليات الاختلاس، والتبذير، لدى الحكام العثمانيون، بحيث أصبح الفارق بين الضرائب المحصلة من دافعي الضرائب، والضرائب التي يتم ادخارها في خزائن الدولة أكثر اتساعاً^(١٤).

اتسمت حقبة ١٥٦٦-١٧٢٤ من عمر الدولة العثمانية باضطراب الأوضاع الداخلية، فلا تكاد تهدها مشكلة حتى تنور أخرى، من انتشار العصابات وقطاع الطرق، أو ثورة على ظلم الحكام، أو خروج الولاة على أوامر العاصمة، أو تمرد عسكري ينتهي بانقلاب على السلطان، أو حركة انفصالية تريد الاستقلال عن الدولة وكان لهذه الاضطرابات اثار سلبية على الاقتصاد العثماني^(١٥)، فاضطرابات الانكشارية^(١٦)، كان يرافقها سلب للأموال وحرق للممتلكات في المدن، مما يعطل الأنشطة الانتاجية، وكان يعقبها زيادة في أجور الجند، مما يسبب ضغطاً على الخزينة المركزية، أما العصابات وقطاعي الطرق فكانت لهم أثر سيء على التجارة، فقوافل التجارة قد تنهب وتسرق مما يقلل حجم التجارة، وكمية السلع، أو قد تسلك القوافل طريقاً أطول، أو تؤجل رحلتها إلى وقت آخر، وكل هذا يؤدي إلى زيادة أسعار السلع، أما حركات التمرد والانفصال فأنها تخلق بيئة مضطربة اقتصادياً، كما أنها تكلف الخزينة المركزية أموالاً

طائفة بتحديد الحملات العسكرية ، هذه الأموال التي كان يمكن استخدامها في جانب آخر ، وإذا نجحت في الانفصال فإنها تفقد الخزينة المركزية مصدراً من المورد^(١٧) .

وفي عهد السلطان مراد الثالث^(١٨) (١٥٧٤-١٥٩٥) ، عمت الفوضى وانخفضت قيمة العملة العثمانية ، وكان لتمرد الانكشارية بسبب هبوط اجورهم ذات النقد الردي سبباً في خفق إيرادات الحكومة العثمانية التي كانت تحصل عليها ، مما أدى إلى تصاعد النفقات في نهاية عهده سنة ١٥٩٢ ، وبالتالي اظهرت الخزينة العثمانية عجزاً في ميزانية الدولة^(١٩) .

أثرت حالة الضعف والاضطراب التي مرت بها الدولة العثمانية خلال تلك المدة على الوضع الإداري والمالي العام وتأثيرها على الأحوال السياسية والعسكرية والاجتماعية في مختلف مؤسسات الدولة ، فلقد كان لضعف شخصية السلاطين وبعدهم عن مباشرة شؤون الدولة الإدارية والمالية السراي والمقربين في أمور الدولة ، وحركات التعيين والعزل في مناصب الدولة ، وغلبة الرغبات الشخصية في تسير دفة الإدارة في مركز الدولة وفي الايالات^(٢٠) ، وزيادة مصروفات الدولة في محلاتها الضعيفة ، وفي القضاء على حركات العصيان كان كل هذا أثره في تفاقم الأوضاع الإدارية والمالية في الدولة العثمانية^(٢١) .

ومن ناحية أخرى كان انتشار الفتن - الدسائس - سوار في مركز الدولة أو في الايالات من أهم عوامل الفساد الإداري هذا ، لقد كان السبب الرئيسي لحالة الاضطراب المالي التي شهدتها مؤسسات الدولة هو عدم قدرة موارد الدولة على مواجهة مصاريفها حيث كانت خزينة الدولة قد تأثرت من انقطاع الأموال والغنائم التي كانت تأتي من البلدان المفتوحة نتيجة توقف حركات الفتوحات إلى جانب المصروفات الطائلة التي اهدرت بسبب الحملات الطويلة والمتزامنة في الشرق ابان عهد مراد الثالث ، حيث استنزفت هذه الحملات أموالاً كبيرة من الخزينة ، كذلك كان لحالة العصيان التي قام بها أبناء الفرق العسكرية مظهراً واضحاً من مظاهر قصور الخزينة في الابقاء حتى يرواتب الجند الدورية^(٢٢) .

كما كانت الاحتفالات والضيافات التي اقامها السلاطين مظهر من مظاهر البذخ الذي كان له الأثر السلبي على الخزينة^(٢٣) ، وفي سنة ١٥٩٠ ذكر سلاتينيكي بأن الاحتفالات التي لم يكن لها مثيل ، والتي أقيمت لاستقبال السفير الصفوي ، وكذلك الاحتفالات التي أقيمت في عهد (مراد الثالث) بمناسبة ختان ابنه (محمد الثالث) قد القت بظلالها على الخزينة ، حتى أنه قد خصص قلم محاسبات خاص في الديوان لها تبيين المناسبتين بقوله ((بناء على السنة تخصيص قلم مستقل من أجل مصاريف الاحتفال لهمايوني بختان ولي العهد (محمد الثالث) صدر فرمان بتعيين كل من (قره بالي بك) أميناً وحمزة بيك ناظراً لمصاريف الاحتفال ، وقبل خمسة أشهر من هذه المناسبة السلطانية سلمت للأمين والناظر المذكورين خمسون كيساً من الأموال من الخزينة العامرة على دفعات من أجل لوازم واحتياجات الاحتفال الهمايوني))^(٢٤) كل هذه الأسباب أدت بالخزينة والمؤسسة المالية إلى الانهيار خلال تلك المدة ، فواكب ذلك حركة الاضطراب الإداري في الدول^(٢٥) .

وبناء على ما سبق شكلت الظروف السياسية والعسكرية والاجتماعية والإدارية الحالة التي كانت عليها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر وحملت الدولة من مرحلة قوة وازدهار ، لتظل بها على مرحلة جديدة من الضعف والانهيار .

تعتبر مدة السلطان العثماني أحمد الأول^(٢٦) (١٦٠٣-١٦١٧) من أصعب مراحل الدولة العثمانية ، لأنه واجه ثلاث ملفات خطيرة ، وهي ملف حسم الحرب مع النمسا^(٢٧) والتي استنفرت أموالاً كثيرة من خزينة الدولة ، الملف الثاني هو الهجوم الصفوي على شرق الدولة العثمانية ، مما افقدها الكثير من الأراضي التي كانت تفرض الضرائب عليها واستحصالتها الإيرادات لخزينة الدولة ، يضاف إلى ذلك التمردات التي

حدثت في الاناضول^(٢٨) ، نتيجة لذلك كان الوضع المالي خلال هذه المرحلة فيها زيادة للنفقات على الإيرادات حيث وصلت النفقات (٨٩٦٥٧٠٠) مليون أقة ، في حين بلغت الإيرادات لنفس المرحلة (١٨٣٠٨٨٠٠) مليون أقة^(٢٩) .

ساد الهدوء للدولة العثمانية خلال المدة (١٦١٣-١٦١٧) واستطاعت أن تعقد عدد من الاتفاقيات التجارية مع الدول الأوروبية ، وأعطت من خلالها امتيازات جديدة لفرنسا والبنديقية^(٣٠) ، ومن أجل ذلك لسد العجز المالي في الخزانة العثمانية فعملت على تصدير الصوف الخام والمنزول وكذلك الأسلحة والحرير ، ويعود السبب في ذلك إلى عدم قدرة الشخص العثماني على الشراء مما دفع بالحكومة العثمانية أن تصدر هذه المواد من أجل سد حاجات النفقات العسكرية لجيشها^(٣١) .

وتعد المدة الممتدة من ١٦٢٥-١٦٣٩ مدة حروب كبيرة خاضتها الدولة العثمانية ، واستطاعت من الدخول إلى بغداد والسيطرة عليها ، مما اضطر بالولاة من أجل جمع المال برفع الضريبة ، والتلاعب في النقد كما اهتموا بالجانب العسكري^(٣٢) مما أدى إلى زيادة حجم النفقات التي أثقلت الخزانة العثمانية وأدى إلى افراغها في كثير من الأحيان وذلك بسبب سعة رقعة الحروب العثمانية^(٣٣) .

كان أحمد باشا (١٦٥٢-١٦٥٣) أول شخص قام بفحص تقديرات الدخل والنفقات في الدولة العثمانية خلال مدة توليه المنصب واقترح على اماناء الخزانة العثمانية أن يتم وضع تقديرات الدخل من الإيرادات والمصروفات حيث بلغت نفقات خزينة الدولة في عهده (٣١٠٨٣٣٤٣٢) مليون أقة ، بينما لم تحدد قيمة الإيرادات بصورة فعليه نتيجة الحروب الواسعة التي مرت بها الدولة العثمانية^(٣٤) ، وفي سنة ١٦٦٠ سجلت بعض الإيرادات التي حصلت عليها خزينة الدولة المركزية العثمانية والتي بلغت (٥٠٠٧١١٤٩٢) مليون أقة ، نتيجة فرض الضرائب على الأراضي ، مع انتعاش التجارة في بعض الأوقات مع الدول الأوروبية في حين بلغت نفقات الدولة العثمانية (٦٦٩٦٩٩٥٥٦) مليون أقة^(٣٥) ، ومن جانب آخر اتبعت الدولة العثمانية عدة أساليب من أجل تغطية العجز في الميزانيات السابقة ومن هذه الأساليب استيلاءها على قسم من متروكات الأهالي التي سميت (بالمخلفات) بعد موتهم خصوصاً النقود والجواهر^(٣٦) .

وفي نهاية القرن السابع عشر وخاصة السنة المالية ١٦٩٠-١٦٩٣ ، بلغ عجز الميزانية العثمانية (٢٦٢،٠٠٠٠٠) مليون أقة بسبب ما أحدثته الحروب العثمانية مع البنديقية وهاسبرغ النمساوية وبولندا وروسيا^(٣٧) ، ونتيجة لذلك لجأت الدولة العثمانية إلى عمليات الاقتراض الداخلي فاستخدمت الدولة بسبب ضغوط الحرب المالية نظام (المالكانة)^(٣٨) ، حيث قامت بإجارة موارد الدخل المملوكة (المقاطعة) مدى الحياة لمن يعرض أعلى مبلغ مقابلها ، وأخذت منه مسجلة تساوي ضعفين إلى عشرة أضعاف الدخل السنوي للمقاطعة، أما خلال السنة المالية ١٧٠١-١٧٠٢ فقد أعطت ميزانية الدولة فائض قدره (١١،٠٠٠،٠٠٠) مليون أقة غير أن خزينة الدولة أصبحت فارغة نتيجة النفقات المتزايدة التي أحدثتها حروب الدولة العثمانية والتي خاضتها مع روسيا ، وفي عام ١٧١٦ حاولت الدولة العثمانية من تحصيل إيرادات جديدة تمثلت في الجمارك والمناجم ولكنها لم تستطيع بسبب عمل المؤسسات والمكاتب المالية في البلاد والتي عارضت الحصول على نسب من الإيرادات لكونها متعاقدة مع الدولة في استحصالها^(٣٩) .

وفي عام ١٧٢٠ كان الوضع قد تغير على الصعيد العالمي حيث استطاعت الدولة العثمانية من احتلال جورجيا وتبريز سنة ١٧٢٣ ، مما سهل عملية اتصال التجار الأوروبيين مع الاشراف المحليين العثمانيين ، وأدى هذا الاتصال إلى ارتفاع نسبة حجم الصادرات إلى ٥٠% ، وعمل العثمانيين على استحصال الرسوم الكمركية من التجار الاوربيين ، والهدف منها زيادة حجم الايرادات لخزينة الدولة العثمانية^(٤٠) ، أما في مجال التعويضات التي تم التوقيع عليها مع روسيا خلال المدة (١٧٦٨-١٧٧٤) ، فتنازل العثمانيون

بموجب معاهدة كوجك قينارجه ^(٤١) ١٧٧٤ عن مجموعه من القلاع في شبه جزيره القرم فضلا عن ذلك دفع ١٥ ألف كيس من الذهب كغرامة حربية ^(٤٢)، كذلك عند الحروب التي خاضها العثمانيون مع روسيا أدت إلى عجز مالي كبير بالخرينة مما أجبر الحكومة العثمانية على تخفيض قيمة العملة بمقدار ٢٢% لتأمين نفقات العمليات العسكرية ^(٤٣).

وقد شكلت نقاط الضعف المالي بشكل كبير للدولة العثمانية ، مما جعلها تقترب من الخزائن المحلية الثابتة لها ، من أجل الخروج من الأزمة المالية ، حيث اقترضت الحكومة العثمانية أموالاً بكثافة محاولة تصفية الديون من خلال السنوات اللاحقة ^(٤٤).

لجأت الدولة العثمانية عام ١٧٧٥ إلى إصدار (نظام الاسهام) ^(٤٥) من أجل القضاء على الفساد والعمل على سداد الديون ، حيث تقوم بواسطة موظفيها بإدارة مصادر الدخل ، وتقدر صافي الربح السنوي وتقيمه على شكل أسهم وتعرضها للبيع ، ومثال ذلك ما فعلته الحكومة العثمانية في مقاطعة جمارك التبغ في اسطنبول ، فقدرت صافي ربحها (أربعة آلاف قرش) سنوياً - ثم تقسمه على ١٦٠ سهماً قيمة كل سهم (الفان وخمسائة قرش) وتمكنت الدولة العثمانية من خلال قيمة الأسهم بطريقة الاسهام من زيادة حجم إيرادات الخزينة حيث حدثت زيادة حوالي (١١,٥٠٠,٠٠٠) مليون قرش خلال عشر سنوات القادمة واستطاعت الدولة العثمانية من تسديد ثلث الغرامة المالية الحربية لروسيا ^(٤٦)، كذلك لجأت الدولة العثمانية إلى الاقتراض الخارجي بسبب العجز المالي في الميزانية ، بسبب تكاليف الحرب مع روسيا عقب احتلالها القرم ١٧٨٣ واتجهت في البداية إلى طلب قرض من المغرب الدولة العربية ثم من بريطانيا ولكنها لم تصل مع أي منهما لاتفاق شأن القرض ، ثم تجددت محاولتها مع الانكليز سنة ١٧٩٩ ولكن محاولتها باءت بالفشل أيضاً ، بسبب الاضطراب المالي ، وتدني موقعها الائتماني ، وارتفاع خطورة اقراضها ^(٤٧).

احدث السلطان سليم الثالث ^(٤٨) (١٧٨٩-١٨٠٦) خزينة خاصة بالجيش الحديث الذي انشأه وخصص له ٣ مليون اقجة كميزانية صرف ، ولا سيما بعد ادراكه ان اهم اسباب تمردات الجيش العثماني هو تأخر مستحقاتهم المالية الناجمة عن الفساد الإداري الذي أصاب مختلف مؤسسات الدولة حيث خصص للخزينة عدد من مصادر الدخل العامة ، لقد استمرت هذه الخزينة طوال عهده ^(٤٩).

استأنف السلطان محمود الثاني ^(٥٠) (١٨٠٨-١٨٣٩) اهتمامه بالجانب العسكري ولم يهتم بالجانب المالي كثيراً ، ويعود السبب في ذلك أن عهده قد واجه كثير من التحديات تمثلت في ثورات الانكشارية المستمرة ، والحكام والوجهاء المحليين الفاسدين والظالمين في الايالات ^(٥١) ، إضافة إلى ثورات الحرب اليونانية في منطقة البلقان ^(٥٢) ، وتمرد محمد علي باشا في مصر ^(٥٣) ، والحروب الطويلة مع بلاد فارس وروسيا ^(٥٤) . أما في عهد الوالي داوود باشا ^(٥٥) (١٨١٧-١٨٣١) فقد اختلف الامر عن اسلافه من حيث اهتمامه بالجانب المالي للدولة العثمانية ، وعمر الخزينة سنة ١٨٢٨ فبلغ الدخل أربع وعشرين ألف كيس بعد خصم المصروفات وهذا ما لم يفعله باشا في ايالات العراق من قبل ^(٥٦).

لذلك كان الأمر يقتضي زيادة العائدات في البلاد وتأدية الاهالي للضرائب لاثوار خزينة الدولة ، فقد انشأت نظارة المالية عام ١٨٣٨ تحل محل الدفتردارية بحيث كان لها غايتان : الأولى : الغاء التعدد في خزائن الدولة وجمع الواردات والنفقات في خزينة واحدة ، والثانية : توحيد جهاز الرقابة على عملية فرض الضرائب وتوزيعها وجبايتها في الولايات الأخرى وهكذا مع ربط أجهزة الولايات بأجهزة المالية المركزية يصبح بالإمكان اعداد ميزانية ثلاث سنوات السابقة ^(٥٧).

وفي سنة ١٨٣٩ شهدت الدولة العثمانية صدور مجموعة من التنظيمات الإصلاحية التي ساعدت من ورائها الدولة العثمانية الى اعاده تنظيم شؤونها الادارية والمالية في اياتها، من أجل فرض سيطرتها المركزية على جميع المناطق التابعة إلى تلك الايالات^(٥٨).

الخاتمة

فيما يخص الأنظمة المالية التي اعتمد عليها العثمانيون في إدارة حياتهم الاقتصادية توصلت إلى عدة نتائج فيما يخص الدراسة التي قمت بها والتي اتمنى أن تكون ذات مضمون مقبول ومنصفة في نفس الوقت للتاريخ العثماني :

أولاً : كانت جهاز المالي جزءاً من الإدارة العثمانية بشكل عام ، حيث تمتعت الدولة بازدهار على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولان الحفاظ على هذا النسق يحتاج إلى تطوير الأجهزة الموجودة ومتطلبات المرحلة ، بغية طرق جديدة تساهم في دعم الاقتصاد ، إلا أن ذلك ما اعتقده العثمانيون في الفترات اللاحقة .

ثانياً : قام الاقتصاد العثماني منذ نشأته بالدرجة الأولى على أسس زراعية باعتبارها أحد أهم مصادر الدخل ، وقد تمكنوا بفضل الأنظمة التي طبقوها سواء اسلامية حيث عدما معظم الأراضي بحكم الاميرية تتبع خزينة الدولة ، وعليها تفرض ضرائب العشر والخراج .

ثالثاً : إن لم يحقق العثمانيون نجاحاً اقتصادياً فيما يتعلق بمصادر الدخل ولا سيما أن كثير من عائدات الخزينة كانت تستبد في ظل الفساد الذي عم الجهاز الإداري ، فانعدام التخطيط المستقبلي أوقع الدولة العثمانية في كثير من الأزمات حيث أن اعداد الجيش وازديادها بشكل كبير وضع الخزينة تحت عجز لم تعد قادرة معه بمرور الأيام على القيام بنفقاتهم وهو ما اورت التمردات الداخلية .

رابعاً : إن النتائج السابقة تحمل خلاصة واحدة مفادها أن النظام المالي العثماني بشكل عام والذي يميل بطبيعته إلى العصور الوسطى ، لم يكن من المرونة بما يلقي لمجاراة تطورات عصر النهضة ، وهو مما أدى في نهاية الأمر إلى انحلاله تدريجياً ، ولأن الجهاز المالي ركن أساسي في أي كيان سياسي على وجه الأرض فقد كان لممارسات هذا الجهاز دور كبير في الانحطاط الاقتصادي الذي أصاب العثمانيون والذي كان له دور كبير في ضعفهم .

الهوامش

المصادر والمراجع

المصادر العربية :

- ابراهيم بك حليم ، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، ط ١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ابراهيم حليم بك ، تاريخ الدولة العثمانية العلية ، ط ١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ابراهيم عبد الكريم الغازي ، التشريع المالي في الميزانية العامة للدولة ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٧٠ .
- اتيلا جيستن ، رؤية الوثائق العثمانية ، ولاية محمد علي باشا على مصر عام ١٨٠٥ ، ترجمة : محمد عبد العاطي محمد ، ط ١ ، عالم الأدب للترجمة والنشر ، بيروت ، ٢٠٢٢ .
- أحمد تاباك اوغلو ، التمويل العثماني في العصر الكلاسيكي ، المجلد ١٠ ، انقرة ، د . ت .
- أحمد تاباك اوغلو ، التمويل العثماني في العصر الكلاسيكي ، مجلد ١٠ ، انقرة ، د . ت .

- أحمد صالح علي محمد ، الحروب العثمانية – الروسية منذ بداية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٨٠٦-١٩١٨) ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد ٤٢ ، ٢٠١٩ .
- أكمل الدين احسان أوغلو ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ترجمة ، صالح سعداوي ، ط١ ، مركز الأبحاث لتاريخ الفنون والثقافة الاسلامية استنبول ، ١٩٩٩ .
- أماني الغازي ، دور الانكشارية في أضعاف الدولة العثمانية ، ط١ ، دار القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٧ .
- تشارلز بيلافيتش ، تفكيك أوروبا العثمانية (انشاء دولة البلقان القومية) ١٨٠٤-١٩٢٠ ، ترجمة : عاصم الدسوقي ، دار العلم الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- ثريا فاروقي ، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ترجمة : حاتم الطحاوي ، ط١ ، دار المدار الإسلامي بنغازي ، ليبيا ، ٢٠٠٨ .
- خليل ساحلي اوغلو ، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ، سنوات الازدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية ، ترجمة : عبد الجليل التميمي ، اسطنبول ، ٢٠٠٠ .
- خليل علي مراد ، العراق في العهد العثماني الثاني – دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية (١٦٢٨-١٧٥٠) ، ط١ ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٨ .
- دونالد كواترت ، الدولة العثمانية ١٧٠٠-١٩٢٢ ، تعريب : ايمن الارمنازي ، ط١ ، مكتبة الجسيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ .
- روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : بشير السباعي ، ط١ ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- سلانكي مصطفى افندي ، تاريخ سلانكي ١٥٦٣-١٥٩٣ ، ترجمة : حمد حنفي عبد الرحيم ، دار النشر للثقافة والعلوم ، القاهرة ، ٢٠٢٠ .
- شوكت باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ، ط١ ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- صالح كولن ، سلاطين الدولة العثمانية ، ط١ ، دار النيل للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
- صلاح أحمد هريدي علي ، الجاليات الأوربية في الاسكندرية ، في العصر العثماني ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، د . ت .
- عبد الحليم عويس ، دراسة لسقوط ثلاثين دولة اسلامية ، ط١ ، دار الشروق ، ١٩٨٢ .
- عبد الرحيم عبد الرحيم ، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ .
- عبد الكريم محمود غرايبة ، مقدمة تاريخ العرب ١٥٠٠-١٩١٨ ، ج٢ ، دمشق ، ١٩٦٠ .
- عزتلو يوسف بك اصاف ، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، ترجمة : محمد زينهم محمد عزب ، ط١ ، مكتبة مدبولي صيدان طلعت حرب بالقاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- عصام صلاح الدين البياتي ، الوقف في ايلات العراق في العهد العثماني الأول ١٥٣٤-١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ .
- علي محمد الصلابي ، عوامل النهوض وأسباب سقوطها ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠١ .

- عماد عبد العزيز يوسف ، التمردات الإنكشارية في الدولة العثمانية ١٤٨١ - ١٦٤٨ ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، العدد ٤ ، المجلد ٩ ، ٢٠٠٩ .
 - فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، مطلع العهد العثماني اواسط القرن التاسع عشر ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
 - فؤاد طارق كاظم العبيدي ، تاريخ المشرق العربي الحديث ، محاضرات كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل .
 - قاسم محمد الحموري ومعاذ محمد عابدين ، عجز الميزانية في الدولة العثمانية : الأسباب والحلول ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد ١٠ ، ديت .
 - محمد جميل بيهيم ، فلسفة التاريخ العثماني أسباب سقوط الامبراطورية العثمانية ، مكتبة صادر ، بيروت ، ١٩٥٤ .
 - محمد سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط٣ ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ٢٠١٣ .
 - محمد فريديك ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : احسان حقي ، ط١٠ ، دار النفائس ، بيروت .
 - محمود عامر ، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها ، ط١ ، دار الصفدي ، دمشق ، ٢٠٠٣ .
 - مصطفى أحمد عبد الرحيم ، في أصول التاريخ العثماني ، ط٣ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
 - مؤنس حسين ، اطلس تاريخ الإسلام ، ط١ ، الزهراء للأعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
 - يلماز اوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتفتيح : محمود الانصاري ، مؤسسة فيصل للتمويل ، استانبول ، ديت .
 - يوسف عز الدين ، داوود باشا ونهاية المماليك في العراق ، منشورات دار البصري ، بغداد ، ١٨٦٧
- المصادر الأجنبية :**

- Abda Irhamank hair , Ahistorical Reriew for some of the Tools of thottoman Financial Policy , with a clarification of the Role of Banking Instiutions and Ottoman cash Endowments in Financing Individuals and Institutions , International Journal of AL – Turarh In Islamic wealth and Fimace , Vol I No ٢ (٢٠٢٠) ١-٣٩ .
- Abdullatif seher , Osmanly vergi sistemi Istanbul , ١٩٩٠ .
- Hammer , Joseph Von : Ceschichts des osmanischer Reiches (in cerman) , Pest , ١٨٤٠ , vol .٢ .
- M.Tayyib Cokilgin Selanik , Islam Ansiklopedisi (I . A) , Cu ٢ .
- Selaniki Mustafa Efendi , Tarih – I Selaniki , cu ٢ /١ .
- Tukin Akdemir , sanin yesilyurt , Tan ٢ imal Sonrosi Osmanli Butce Aciklar , Sorunu Ve meli kon Solidea sgam ugutamal ari , Malirge , Dergisi , Ocak Hazirau , ٢٠١٨ .

- (١) مراد الأول (١٣٢٦-١٤٨٩) ابن اورخان غازي ولد في مدينة بورصا ، واعتلى العرش بعمر ٣٦ عاماً وتلقب بألقاب عدة منها السلطان المقاتل ، والأمير الأعظم وأكمل الفتوحات في الروملي وقاد معارك عدة ضد الكرمانيين ، للتفاصيل يراجع : صالح كولن ، سلاطين الدولة العثمانية ، ط١ ، دار النيل للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ١٨ .
- (٢) روبري مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : بشير السباعي ، ج ١ ، ط١ ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٦٠ .
- (٣) ابراهيم حليم بك ، تاريخ الدولة العثمانية العلية ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٥٠ .
- (٤) محمد الفاتح (١٤٣٢-١٤٨١) ابن مراد بن محمد العثماني ولد في ادرنا في تركيا ولقبه بمحمد الفاتح وهو سابع سلاطين ال عثمان وخامس من تلقب بلقب سلطان وقد نجح في الاستيلاء على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ، للتفاصيل يراجع : عبد الحليم عويس ، دراسة لسقوط ثلاثين دولة اسلامية ، ط١ ، دار الشروق ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٩ .
- (٥) مصطفى أحمد عبد الرحيم ، في أصول التاريخ العثماني ، ط٣ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- (٦) الكفية : استعمال تركي للكلمة الفارسية (كنتخدا) وتعني صاحب البيت أو رب الأسرة ، للتفاصيل يراجع : عبد الكريم محمود غرايبة ، مقدمة تاريخ العرب ١٥٠٠-١٩١٨ ، ج ٢ ، دمشق ، ١٩٦٠ ، ص ٥٨ .
- (٧) خليل ساحلي أوغلو ، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ، استانبول ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٥ .
- (٨) أحمد تاباك أوغلو ، التمويل العثماني في العصر الكلاسيكي ، مجلد ١٠ ، انقرة ، د . ت . ، ص ٦٧٠ .
- (٩) أكمل الدين احسان أوغلو ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ترجمة ، صالح سعداوي ، ط١ ، مركز الأبحاث لتاريخ الفنون والثقافة الاسلامية استنبول ، ١٩٩٩ ، ج ٢ ، ص ٦٢٩ .
- (١٠) مما تجدر الإشارة : إن نظام التيمار قد تنازلت عنه الدولة بكافة ، مورده لقاء قيام المنتفعين بها بخدمة معينة ، وفي التيمارات الحرة كانت تقوم الدولة بتحصيل بعض الرسوم منها ، بينما في القرى والأوقاف الكبرى ، فلا تتدخل الدولة فيها بشكل من الأشكال ومن ثم ينعكس سلبياً . على مواردها في الميزانية ، للتفاصيل يُراجع : المصدر نفسه ، ص ٦٣٠ .
- (١١) أكمة (Akce) عملة فضية وهي وحدة النقد القياسية في الدولة العثمانية وقد ضربت في عهد اروخان الغازي (١٣٢٨-١٣٢٩) وامتدت بمثابة الدرهم الذي كان يستخدم في بلدان العراق ومصر وسوريا ، للتفاصيل ينظر : خليل علي مراد ، العراق في العهد العثماني الثاني - دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية (١٦٢٨-١٧٥٠) ، ط١ ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص ٣٠٨ .
- (١٢) Tukin Akdemir , sanin yesilyurt , Tan 2 imal Sonrosi Osmanli Butce Aciklar , Sorunu Ve meli kon Solidea sgam ugutamal ari , Malirge , Dergisi , Ocak Hazirau , ٢٠١٨ , p . ٢٤٠-٢٦٩ .
- (١٣) مما تجدر الإشارة إليه : بأن السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) كان قد غادر اسطنبول لملاقاة الجيش النمساوي في سهل موهاكس الملي بالمستنقعات ، واستطاع السلطان من دخول إلى بودا مفتوحاً ، للتفاصيل يراجع : روبري مانتران ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠-٢٢١ .
- (١٤) أكمل الدين احسان أوغلو ، المصدر السابق ، ص ٦٣٠ .
- (١٥) بعد تولي السلطان سليمان الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤) للعرش اظهر الجيش العائد من بلغراد التمرد نتيجة تأخر رواتبهم لفترة طويلة ، وعلى الرغم من بطش الصدر الأعظم صوقللو محمد باشا فإن الأمر كانت تتطور لولا وصول بباله باشا من ايطاليا محملاً بالغانم حيث تم صرف المرتبات ، للتفاصيل يراجع : ابراهيم بك حليم ، التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، ط١ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٩٧ .
- (١٦) مما تجدر الإشارة إليه : كانت قوات الإنكشارية أحد عناصر الجيش العثماني الأساسية ، إلا أن يحمي سلاطين ضعفاء للحكم ، واندماج قوات الإنكشارية في المجتمع العثماني الذي أثر على الطبيعة العسكرية ، وتمركز المراكز العامة للدولة بأيدي الدولة العثمانية حتى سنة ١٨٢٦ ، للتفاصيل يُراجع : عماد عبد العزيز يوسف ، التمردات الإنكشارية في الدولة العثمانية ١٤٨١ - ١٦٤٨ ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، العدد ٤ ، المجلد ٩ ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠٢ .
- (١٧) أماني الغازي ، دور الإنكشارية في أضعاف الدولة العثمانية ، ط١ ، دار القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٣ .
- (١٨) مراد الثالث (١٥٤٥-١٥٩٥) : ولد في يوزداغ في مانيسا وخلال فترة حكمه تفاقمت مظاهر الضعف في الدولة العثمانية ، وكانت حركات العصيان والخروج على السلطان من قبل بعض الفرق العسكرية والأمراء في الإيالات من العوامل التي أدت إلى انهيار الجيش العثماني في الجهات الشمالية ضد الصفويين ، للتفاصيل يُراجع : سلاتيني مصطفى افندي ، تاريخ سلاتينيكي ١٥٦٣-١٥٩٣ ، ترجمة : حمد حنفي عبد الرحيم ، دار النشر للثقافة والعلوم ، القاهرة ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٦ .
- (١٩) علي محمد الصلابي ، عوامل النهوض وأسباب سقوطها ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٦٥٧ .
- (٢٠) صدر فرمان بالإحسان على (اغا علو قيجان يسار) بوظيفة رئيس السلحدارية ، وعلى رئيس الجبة جيه (جويان سليمان) بوظيفة انماء العزباء اليسار ، وصدر فرمان بالانعام على (أحمد اغا) بوظيفة رئيس الجبة جيه ، وعين كاتب البني (الياس جليبي) دفتر دار ولاية قره وان ، للتفاصيل يُراجع : سلاتيني مصطفى افندي ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
- (٢١) محمود عامر ، الدولة العثمانية تنتهم سلاطينها ، ط١ ، دار الصفدي ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٨ .

(٢٣) كان لعروض أمير أمراء مصر ((سنان باشا)) على السلطان الذي جاء في بعضها بأن القبطان فليج علي باشا ظالم ومحتال ، وفي البعض الآخر أن مصطفى باشا الذي عين قائداً لحملة اليمن قام بإتلاف الخزينة ، وغير جدير بالقيادة ، للتفاصيل يُراجع : سلانكي مصطفى أفندي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٢٣) Selaniki Mustafa Efendi , Tarih – I Selaniki , cu ٢ / ١ , s. ٤٢٢-٤٢٨ .

(٢٤) لقد حرص سلانكي بحكم وظائفه التي كلف بها على تتبع فرمانات العزلة والتعيين في الديوان ، وقد أشار المؤرخ أن حملات الحفلات استنزفت أموال الخزينة والتي أدت بدورها إلى انهيار المؤسسة المالية ، للتفاصيل يُراجع :

M.Tayyib Cokilgin Selanik , Islam Ansiklopedisi (I . A) , Cu ٢ ١٠ , s , ٣٣٧ .

(٢٥) سلانكي مصطفى أفندي ، المصدر السابق ، ص ٣٦

(٢٦) أحمد الأول (١٥٩٠-١٦١٧) بن السلطان محمد الثالث ولد في مانسبا وحكم الدولة العثمانية أربعة عشر عاماً إلى عام ١٦١٧ واشتهر بجديته وعدم حرصه على حياة الشرف كسابقه ، للتفاصيل يُنظر : يلماز أوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتقيح : محمود الأنصاري ، مؤسسة فيصل للتمويل ، استانبول ، د.ت ، ص ٤٥٤ .

(٢٧) خرج الجيش العثماني إلى المجر سنة ١٦٠٤ بقيادة الصدر الأعظم مالكوش علي باشا (Malkoc Ali Paha) الذي مات بعد أقل من شهرين من خروج الحملة لأسباب طبيعية ، وتولى قيادة الجيش الصدر الأعظم الجديد لالا محمد الباشا Lala Mohammed Paha واستطاع من استرداد مدينتي بست وفاك من النمسا وسين ، للتفاصيل يُراجع :

Hammer , Joseph Von : Ceschichts des osmanischer Reiches (in cerman) , Pest , ١٨٤٠ , vol . ٢ p . ٦٧٩ .

(٢٨) مما تجدر الإشارة إليه في عهد السلطان أحمد الأول (١٥٩٠-١٦١٧) نهضت عساكر ايران وتوغلت في بلاد الدولة وتملكت مدينة قبرص واستولت على مدينتي روان وشروان ، والتجأت دولة المجر إلى كنف الدولة العلية لتتجدها على دولة النمسا ، وعين السلطان رجلاً مجرباً اعطاه لقب ملك المجر وأرسل إليه تاجاً وسيفاً ، ثم أصبحت بالعساكر العثمانية ، فحارب النمسا واسترجع ما استولت عليه من بلاده ، وتوجه إلى الأناضول ، وهجم على مدينة انقره ثم قونية لمحاربة (كلاند اوغلي) حيث تمكن من القضاء عليهم ، ثم عاد إلى القسطنطينية ، للتفاصيل يُراجع : عزتو يوسف بك اصاف ، =تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، ترجمة : محمد زينهم محمد عزب ، ط١ ، مكتبة مدبولي صيدان طلعت حرب بالقاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٧٤ .

(٢٩) خليل ساحلي اوغلو ، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ، سنوات الازدلاف أو أزمات الإمبراطورية العثمانية المالية ، ترجمة : عبد الجليل التميمي ، اسطنبول ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٤-١٠٩ .

(٣٠) العثمانيون على الرغم من تجديدهم الامتيازات الممنوحة لفرنسا في عام ١٥٦٩ ، إلا أنها أرادت أن تواجه التحالف الجديد بين فرنسا واسبانيا ، نظراً لتزعجها الحركة الكاثوليكية المضادة للحركة البروتستانتية مع اشتداد الصراع المذهبي في اوربا ، وذلك لتحالف مضاد مع إنجلترا ، ما حصلت تجاره الفرنسيون على امتيازات بحق الرسوم وظلوا يؤدونها بمقدار ٥% حتى عام ١٦٧٣ ، للتفاصيل يُراجع : عبد الرحيم عبد الرحيم ، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٩-١٣٠ .

(٣١) صلاح أحمد هريدي علي ، الجاليات الأوربية في الاسكندرية ، في العصر العثماني ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، د . ت ، ص ٥٠ .

(٣٢) ثريا فاروقي ، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها ، ترجمة : حاتم الطحاوي ، ط١ ، دار المدار الإسلامي بنغازي ، ليبيا ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٦-١٤٧ .

(٣٣) فؤاد طارق كاظم العبيدي ، تاريخ المشرق العربي الحديث ، محاضرات كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، ص ٥٣ .

(٣٤) محمد سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط٣ ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ٢٠١٣ ، ص ١٨-٢٦ .

(٣٥) محمد جميل بيهم ، فلسفة التاريخ العثماني أسباب سقوط الامبراطورية العثمانية ، مكتبة صادر ، بيروت ، ١٩٥٤ ، ص ٢٤

(٣٦) من أمثلة المصادرة هي مصادرة أموال الصدر الأعظم (قره مصطفى باشا الذي اعدم بعد فشل حملة فيينا عام ١٦٨٣ والتي بلغت ثروته (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠) مليون أجرة ، للتفاصيل يُراجع : قاسم محمد الحموري ومعاد محمد عابدين ، عجز الميزانية في الدولة العثمانية : الأسباب والحلول ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد ١٠ ، د.ت ، ص ٢٩١ .

(٣٧) خلال فترة محمد خان الرابع ابن السلطان ابراهيم (١٦٤٨-١٦٨٧م) تم ضرب مشيخة البندقية ودمرها غيران بعض مشايخ البندقية ، استطاعت من ضرب اجزاء من الجزر في البحر المتوسط تابعة للدولة ، يضاف إليها حركة العصيان في جزيرة كريت ، مما أدى إلى فراغ خزينة الدولة من النقود ، نتيجة الحروب العسكرية ، ومن جانب آخر ، كان هناك حرب قائمة طرفاها الدولة العثمانية من جهة وبولونيا والنمسا من جهة أخرى ، استطاعت فيها الأخيرة من تدمير شتان الدولة العثمانية ، مما أدى إلى حدوث قحط اهلك نصف سكانها ، للتفاصيل يُراجع : عزتو يوسف بك اصاف ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٣٨) نظام المالكانة : في عام ١٦٩٥ تحول نظام الالتزام إلى نظام المالكانة بغية تشجيع الملتزمين على زيادة الإنتاج في مقاطعاتهم فالفرق بين نظام الالتزام ونظام المالكانة يكمن في أن نظام المالكانة (Malikana) ، ليس سنوياً كنظام الالتزام بل تعيد ما بقي من المشتري على قيد الحياة ، وأن مقدار الضريبة المطلوب تحصيلها من المقاطعة ثابتا بخلاف نظام الالتزام ، للتفاصيل يُراجع :

Abda Irahmank hair , Ahistorical Reriew for some of the Tools of thottoman Financial Policy , with a clarifcation of the Role of Banking Instiutions and Ottoman cash Endowments in Financing Individuals and Institutions , International Journal of AL – Turarh In Islamic wealth and Fimace , Vol I No ٢ (٢٠٢٠) ١-٣٩ , p١٠ .

(٣٩) ثريا فاروقي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٤٠) أحمد صالح علي محمد ، الحروب العثمانية – الروسية منذ بداية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٨٠٦-١٩١٨) ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد ٤٢ ، ٢٠١٩ ، ص ٤٧٠ .

(٤١) معاهدة كوجك قينارجة : معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية وروسيا ، وتمثلت بخسائر فادحة مني بها العثمانيون سنة ١٧٧٤ ، وكان من جملة نتائجها تدمير الاسطول العثماني في خليج جشمه في بحر ايجة ، للتفاصيل يُراجع : دونالد كواترت ، الدولة العثمانية ١٧٠٠-١٩٢٢ ، تعريب : ايمن الارمنازي ، ط١ ، مكتبة الجسيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص ٩١ .

(٤٢) مؤنس حسين ، اطلس تاريخ الإسلام ، ط١ ، الزهراء للأعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٣٦١ .

(٤٣) شوكت باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس ، ط١ ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٧ .

(٤٤) في عهد السلطان مصطفى الثاني (بن السلطان محمد الرابع) (١٦٩٥-١٧٠٣) تم عقد معاهدة ما بين الدولة العلية العثمانية مع روسيا والنمسا بحضور مندوبين من دول انكلترا وهولندا والمانيا وبولونيا الروسية وتقرر فيها ، أولاً : أن لا تطلب الدولة العثمانية ويركو أو نحوه ، ثانياً : أن يعاف أمراء القرم من الويركو ، ثالثاً : أن تبقى قلعة ازاق في يد روسيا ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عزتلو يوسف بك اصف ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٤٥) أتاح نظام الاسهام لفئة واسعة من الناس المشاركة في شراء الأسهم ، حيث كان يختلف عن نظام المالكانة الذي يتطلب رؤوس أموال كبيرة للحصول عليها ، للمزيد من التفاصيل ينظر : معاذ محمد عبد القادر عابدين ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(٤٦) قاسم محمد الحموري ومعاذ محمد عابدين ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٤٧) كوتوك اوغلو ، المصدر السابق ، ص ٦٥٥ .

(٤٨) سليم الثالث (١٧٦١-١٨٠٨) بن السلطان مصطفى الثالث لقب بالسلطان وبخليفة المسلمين ، وكانت له اصلاحات عديدة منها : تنقية التجارة البحرية من القرصنة ، واستقدام الخبراء الفرنسيون لتدريب جيوشه ، للتفاصيل يُراجع : محمد فريدك ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة : احسان حقي ، ط١ ، دار النفائس ، بيروت ، ص ١٢٩ .

(٤٩) يلماز اوزتونا ، المصدر السابق ، ص ٦٦٨ .

(٥٠) محمود الثاني (١٧٨٥-١٨٣٩) : محمود عبد الحميد ولد في اسطنبول اعتلى العرش عن عمر ٢٣ عاماً ، ومن أبرز اعماله التي سجلها التاريخ هو في عام ١٨٢٦ قام بإلغاء الانتكشارية باسم (الحادث الميمون) كما أغلق الديوان الهامبوني (المجلس السلطاني) ، وحل محله (النظارات) الوزارات ، للتفاصيل يُراجع : صالح كولن ، المصدر السابق ، ص ٣٠١-٣٠٢ .

(٥١) الايالة : كلمة عربية تعني قطعة من أرض الدولة عليها و من قبل السلطان ، اما في المفهوم العثماني فتطلق على أكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية ، ويكون ذلك على رأس الإيالة حاكم يسمى (بكلي - ريكلي) بك البكوات ، برتبة مير ميران تحريف للكلمة العربية أمير الأمراء ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عصام صلاح الدين البياتي ، الوقف في ايالات العراق في العهد العثماني الأول ١٥٣٤-١٩٢٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ ، ص ٤٢ .

(٥٢) في سنة ١٨٠٧ وقع صراع حاسم بين انصار السلطان سليم الثالث ومعارضيه من المحافظين الانتكشاريين والاعيان وكانت الدولة العثمانية في حرب مع روسيا ، وفي الوقت نفسه وقع تمرد في بلاد العرب وانتهى بوقوع انتفاضة عسكرية سنة ١٨٠٧ اطاحت بالسلطان واعتلى العرش محله مصطفى الرابع ، للتفاصيل يُراجع : تشارلز بيلافيتش ، تفكيك أوروبا العثمانية (انشاء دولة البلقان القومية) ١٨٠٤-١٩٢٠ ، ترجمة : عاصم الدسوقي ، دار العلم الثالث ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠١-٣١٠ .

(٥٣) محمد علي باشا (١٧٦٩-١٨٤٩) : ولد بمدينة قولة بمقدونيا (اليونان) وكان والده ابراهيم اغا من أصل الباني ، ورأس الأسرة العلوية التي استمرت في حكم مصر (١٨٠٥-١٩٥٢) ويعتبر كمؤسس مصر الحديثة ، للتفاصيل يُراجع : اتيليا جيبستن ، رؤية الوثائق العثمانية ، ولاية محمد علي باشا على مصر عام ١٨٠٥ ، ترجمة : محمد عبد العاطي محمد ، ط١ ، عالم الأدب للترجمة والنشر ، بيروت ، ٢٠٢٢ ، ص ١٠ .

(٥٤) دونالد كواترت ، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٥٥) داود باشا (١٨١٧-١٨٣١) ولد في جورجيا في نواحي مدينة تفليس وكان اسم والده جيورجي مانويلا شو ، وكان اسمه في حفرة (داويت) أي داود باللغة الجورجية ، خطفه للصوص ثم اخذوه إلى تركيا ثم إلى بغداد وبيع في سوق النحاس للتفاصيل يُراجع : يوسف عز الدين ، داود باشا ونهاية المماليك في العراق ، منشورات دار البصري ، بغداد ، ١٨٦٧ ، ص ٦١-٦٢ .

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٦٣-٦٤ .

(٥٧) Abdullatif seher , Osmanly vergi sistemi Istanbul , ١٩٩٠ , s , ٧٦ .

(٥٨) فاضل بيّات ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، مطلع العهد العثماني اواسط القرن التاسع عشر ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٥٨٩ .

